مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الخليج بين الاعتماد والترجيح: من دروس التحالفات إلى هندسة التوازن

قسم الدراسات الخليجية
مركز الخليج للأبحاث

في مسار التاريخ السياسي، لا تُختبر الأفكار في الكتب، بل في الميدان. وهناك لحظات تبدو عابرة في ظاهرها – حرب قصيرة، هدنة مؤقتة، قرار سريع – لكنها في عمقها تُعيد تعريف مفاهيم كاملة كانت مستقرة في الوعي الجمعي. ومنطقة الخليج العربي، بما تحمله من ثقل استراتيجي في الطاقة والموقع والاقتصاد، عاشت خلال العقود الماضية سلسلة من هذه اللحظات، التي طرحت سؤالًا يتجاوز الحدث نفسه: هل يكفي أن تكون محاطًا بالتحالفات لتكون آمنًا؟

حين لا تكفي التحالفات

لقد تأسست الرؤى الأمنية على فكرة أن القرب من القوة، والارتباط بها، والتموضع داخل منظوماتها، يوفر قدرًا من الطمأنينة الاستراتيجية. ولم يكن هذا التصور وليد الوهم، بل نتاج سياق دولي كانت فيه موازين القوة تميل بوضوح نحو ذلك، وكانت فيه التحالفات تبدو وكأنها ضمانات. غير أن التحولات المتسارعة في طبيعة الصراع، وفي بنية النظام الدولي، كشفت أن العلاقة بين "الحضور العسكري" والأمن الفعلي" أكثر تعقيدًا مما كان يُظن.

ففي عالم تتعدد فيه مراكز القوة، وتتداخل فيه المصالح، وتُعاد فيه صياغة أدوات الحرب، لم يعد من الممكن اختزال الأمن في تحالف واحد، أو في مظلة واحدة، أو في تصور واحد. وهنا، لا يعود السؤال عن وجود التحالف، بل عن موقع دول الخليج العربية داخله، وهل هي جزء من صياغة المعادلة، أم عنصر قادر على التأثير في صياغتها؟

والحديث عن الترجيح لا يُستدعى من فراغ، بل ينبثق من واقع موضوعي راسخ. فدول مجلس التعاون الخليجي العربية اليوم ليست كما كانت عليه قبل عقود؛ لكن باتت تُضرب مثلاً في التنمية والازدهار، وتُقارَن بالدول المتقدمة في مؤشرات البنى التحتية والتعليم والابتكار وجودة الحياة. وما حققته هذه الدول في زمن قياسي من نهضة شاملة منها المدن الصاعدة، والمشاريع العملاقة، والاقتصادات المتنوعة إنما هو ثمرة قيادات حكيمة أدركت أن الثروة وحدها لا تصنع المكانة، وأن المكانة الحقيقية تُبنى بالإنسان قبل الحجر. كما نضجت شعوب هذه الدول نضجاً حضارياً لافتاً، وأصبحت تُسهم في صياغة

"لم يعد من الممكن اختزال الأمن في تحالف واحد، أو في مظلة واحدة، أو في تصور واحد. وهنا، لا يعود السؤال عن وجود التحالف، بل عن موقع دول الخليج العربية داخله"

الحوار الإنساني والعلمي والثقافي على المستوى الدولي، حتى غدا الخليج العربي محط أنظار العالم ومقصد رجالاته. ولذلك تستحق دول الخليج أن ترجّح علاقاتها، وأن تجعل من هذه العلاقات قوةً مضافة إلى مكانتها لا عبئاً يُقيّدها. فما بنته هذه الدول بجهد أجيال يستوجب حمايةً استراتيجية من طراز مختلف؛ حماية تُدار بالتوازن والذكاء، لا بالاعتماد على طرف واحد. وأمام تحديات المستقبل، خاصة تلك التي يمكن استقراء ملامحها في المدى القريب والمتوسط، والتي تكمن في غياهب المجهول، لا يكفي أن تكون قوة في الداخل إذا ظلت علاقاتها الخارجية متمحورة في إطار واحد. إن هذا الإرث الحضاري المتراكم، وهذا الازدهار الذي أصبح يُشار إليه بالبنان، يستحق أفضل أساليب التوازن الإقليمي والدولي، لتُضاف إليه طبقة جديدة من النضج الاستراتيجي تليق بما تحقق وتُمهّد لما هو آتٍ.

أولاً: تاريخ الاعتماد - من الحماية إلى تشكّل الإطار الذهني

منذ حرب الخليج عام ١٩٩١م، بدأت تتشكل في المنطقة منظومة أمنية قائمة على الانفتاح العميق على القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. ومع الغزو الأمريكي والغربي للعراق عام ٢٠٠٣م، تعزز هذا المسار، وأصبحت فكرة "المظلة الأمنية" جزءًا من التفكير الاستراتيجي، لا مجرد خيار سياسي.

لم يكن ذلك خطأً في ذاته، بل كان استجابة لواقع دولي محدد. غير أن هذه العلاقة، مع مرور الزمن، تحولت من أداة ضمن أدوات متعددة، ضمن إطار مرجعي يُبنى عليه تصور الأمن ذاته. فبدل أن يُنظر إلى التحالف كوسيلة، أصبح يُعتقد انه ضمانة ومرتكز.

ومع هذا التحول، بدأ يتشكل نمط ذهني يرى أن ضمان الأمن يرتبط بدرجة القرب من الشريك الخارجي، لا بمدى القدرة على التأثير في مساراته. وهنا تحديدًا، بدأت الفجوة بين الواقع والتصور تتسع، دون أن تظهر بوضوح إلا في لحظات الاختبار.

"هذا الازدهار الذي أصبح يُشار إليه بالبنان، يستحق أفضل أساليب التوازن الإقليمي والدولي، لتُضاف إليه طبقة جديدة من النضج الاستراتيجي تليق بما تحقق وتُمهّد لما هو آت"

ثانياً: لحظات الاختبار - حين تتقدم الوقائع على التصورات – مظلة لم تق من شظايا الصراع

حين تُقاس التحالفات في أوقات الأزمات، تتكشف حدودها. ففي عام ٢٠٠٣م، عندما اتُخذ قرار غزو العراق وتفكيك مؤسساته من الجيش إلى أجهزة الأمن ودوائر الدولة لم تكن دول الخليج العربية شريكًا مؤثرًا في ذلك القرار المجحف، رغم أنها الأقرب إليه والأكثر تأثرًا بنتائجه. ولم تمضِ سنوات حتى ظهرت التداعيات، ومنها: فراغ أمني، صعود قوى غير دولية، تمدد نفوذ إقليمي جديد، وبيئة خصبة للإرهاب امتدت آثارها إلى سوريا لاحقًا، وإلى الإقليم بأسره.

لقد أثبتت الأحداث، على الأقل منذ عام ٢٠٠٣م، إلى يومنا هذا، أن الاعتماد الأحادي شكّل عبئاً ولم يحمِ دول الخليج من التحديات المتزايدة. وفي سياق أكثر حداثة، جاءت "حرب الاثني عشر يومًا" في يونيو ٢٠٢٥م، التي اندلعت بين إسرائيل وإيران، وبمشاركة أمريكا، لتؤكد النمط ذاته. ورغم خطورة ذلك التصعيد العسكري، لم يكن لدول الخليج دور مؤثر في صياغة مساراته أو احتوائه رغم أنها في قلب تداعياته.

ثم جاءت الحرب الأوسع التي نعيش الآن في ظل هدنتها، والتي بدأت في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، لتكشف بوضوح أكبر عن طبيعة العلاقة وعجز المنظومة التقليدية. فمع انطلاق العمليات الحربية، لم يكن هناك حضور خليجي في قرار الحرب، ولا في تحديد مساراتها، أو حتى إيقافها المؤقت الذي جرى في ٨ أبريل ٢٠٢٦م، تحت مسمى هدنة مؤقتة. وأعقب هذا التوقف حديث عن مفاوضات ومسارات سياسية يصعب تقييم مستوى أدوار دول الخليج فيها لعدم انتهائها. وإن كنا نتمنى أن تنتج المحادثات الراهنة في إسلام أباد عن ترتيبات استراتيجية تعود على المنطقة بالاستقرار.

وبتأثير العدوان الإيراني السافر في الحرب الراهنة، كانت دول الخليج من أكثر الأطراف تضررًا، إذ تأثرت في أمنها واستقرارها الاقتصادي والطاقة التي تشكل عمودها الفقري. ورغم وجود القواعد العسكرية الأجنبية والاتفاقيات الأمنية والعسكرية العميقة الممتدة لعقود، إلا أن الواقع كشف محدودية أثرها. فقد تعرضت دول الخليج لآلاف الصواريخ والطائرات المسيّرة خلال هذه الحرب. ذلك

> **"بتأثير العدوان الإيراني السافر في الحرب الراهنة، كانت دول الخليج من أكثر الأطراف تضررًا، إذ تأثرت في أمنها واستقرارها الاقتصادي والطاقة التي تشكل عمودها الفقري"**

ما يثبت أن تلك القواعد والاتفاقيات لم تمنع العدوان ولم تردعه؛ بل كادت أن تجر المنطقة إلى مواجهة أوسع وتدخل دول الخليج في أتون حرب لم تسع إليها أو تخطط لها.

وبالتالي، لا يمكن أن يزايد أحد ويقول عكس هذا الكلام؛ فهذه أمور ساطعة كوهج الشمس وواقع لا يقبل الجدل. وهنا تظهر الحقيقة بوضوح: ليست المشكلة في وجود التحالفات والعلاقات، بل في طبيعة توزيع الأدوار داخلها، وفي الركون إلى مظلة أثبتت أنها لا تقي من شظايا الصراع.

ثالثاً: تحالفات بلا يقين مطلق - قراءة في نماذج القوة

حين ننظر إلى منظومات التحالف في العالم، نجد أنها – رغم قوتها – لا توفر يقينًا مطلقًا. فالولايات المتحدة الأمريكية تتحرك وفق أولويات متغيرة وتخصها وحدها، لا وفق احتياجات إقليم أو منطقة معينة. كذلك حلف الناتو، رغم تماسكه، يعكس تباينات داخلية واضحة. أما القوى الأخرى، كالصين وروسيا، فتعتمد نماذج مختلفة، تقوم على المصالح الانتقائية لا على الالتزامات الشاملة.

وهذا يعني أن أي علاقة مهما كانت متقدمة تظل مشروطة بسياقها، وكلما تم حصر الأمن في إطار واحد، زادت حساسيته تجاه تغير هذا الإطار.

رابعاً: نهاية الاحتكار - تغير بنية القوة وفن الحرب

لم يعد العالم أحادي المصدر في القوة، ولا في السلاح، ولا حتى في أساليب القتال. فقد كشفت الحرب التي بدأت في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، والأزمة الراهنة التي نعيشها، أن طبيعة الحرب نفسها قد تغيرت تغيراً جذرياً. فلم تعد المعركة حكرًا على الجيوش التقليدية، بل أصبحت تعتمد على طبقات متعددة من الأدوات منها: صواريخ دقيقة، طائرات مسيّرة، أنظمة رصد ورادارات متقدمة، حرب إلكترونية، وقدرات سيبرانية.

> **لم تعد المعركة حكرًا على الجيوش التقليدية، بل أصبحت تعتمد على طبقات متعددة من الأدوات**

والأهم من ذلك، أن هذه الأدوات لم تعد حكرًا على دولة بعينها. فقد أصبحت متاحة – بدرجات متفاوتة – لعدد واسع من الدول، من الصين وروسيا إلى

أوكرانيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وأستراليا وكندا وجنوب أفريقيا، وغيرها؛ بل وحتى دول الخليج نفسها بدأت تدخل هذا المجال بقدرات صناعية متنامية.

وهذا التحول يحمل دلالة استراتيجية عميقة: إذا كانت أدوات القوة قد تعددت وتوزعت، فإن من غير المنطقي أن يبقى الاعتماد محصورًا في الغالب في مصدر رئيسي واحد.

خامساً: من الاعتماد إلى الترجيح - إعادة تعريف الموقع

في هذا السياق، نعرض لمفهوم "الترجيح" بوصفه انتقالًا من موقع إلى موقع، لا مجرد تعديل في العلاقات. فالاعتماد يعني ربط الأمن بإطار محدد، بينما الترجيح يعني امتلاك القدرة على التأثير في توازنات متعددة، بحيث لا تكون الدولة متلقية للقرارات، بل شريكًا في تشكيلها.

وهذا التحول نحو الترجيح لا يعني التخلي عن أحد، ولا يعني معاداة أحد؛ بل يعني هندسة التوازنات من خلال السوق المفتوحة والمصالح المتبادلة، وتوزيع الأوراق الاستراتيجية بذكاء.

والترجيح هنا ليس فكرة مجردة، بل عملية تتجلى في مستويات متداخلة ومتكاملة. ففي الطاقة، تظل دول الخليج العربية عنصرًا محوريًا لا يمكن تجاوزه في استقرار الأسواق العالمية، بما يمنحها قدرة على التأثير في موازين العرض والطلب. وفي الجغرافيا، يمثل موقعها عقدة اتصال بين أهم الممرات البحرية، ما يجعلها حاضرًا في حسابات الأمن العالمي. وفي الاقتصاد، تمتلك هذه الدول أدوات استثمارية وسيادية تؤثر في أسواق متعددة، وتمنحها حضورًا يتجاوز حدودها الجغرافية.

أما في السياسة، فإن القدرة على الوساطة وبناء مسارات التهدئة تمنح دول الخليج العربية دورًا يتجاوز كونها طرفًا متأثرًا، لتصبح طرفًا مؤثرًا، كما تجلى بوضوح في تنامي أدوار الوساطة الخليجية في ملفات النزاع الدولية وتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية بفاعلية. وفي الأمن، فإن تطوير القدرات الذاتية، وتعزيز التنسيق الإقليمي، وتنويع الشراكات العسكرية والتقنية (مثل الانفتاح المتزايد على التكنولوجيا الصينية والروسية كمسارات موازية)، يخلق منظومة أكثر توازنًا واستقلالية.

إن القدرة على الوساطة وبناء مسارات التهدئة تمنح دول الخليج العربية دورًا يتجاوز كونها طرفًا متأثرًا، لتصبح طرفًا مؤثرًا

بهذا المعنى، تصبح دول مجلس التعاون الخليجي طرفًا يُحسب له حساب، وسوف تسعى القوى الكبرى إلى كسبها أو على الأقل إلى تجنب خسارتها، بدل أن تكون طرفًا ينتظر قراراتها أو يتكيف معها.

سادساً: الخليج كفاعل مرجّح... لا كساحة

حين تتكامل الموارد مع الإرادة، ويتحول التنسيق إلى منهج، تبدأ ملامح كتلة استراتيجية في التشكل. ودول الخليج العربية المعنية هنا، بما تملكه من عناصر قوة، قادرة إذا ما عزز من تكاملها على الانتقال من موقع الجغرافيا إلى موقع التأثير.

هذا التحول حتماً لا يعني القطيعة مع الشركاء الاستراتيجيين، بل إعادة تعريف العلاقة معهم، بحيث تصبح جزءًا من شبكة أوسع، لا مركزًا وحيدًا أو رئيسياً لها. فالقوة الحقيقية لا تكمن في من تعتمد عليه، بل في من لا يستطيع أن يتجاوزك.

سابعاً: كلفة البقاء في الإطار القديم

يمكن القول هنا، إن الاستمرار في حصر العلاقات ضمن إطار واحد، مهما بلغت قوته، يعني البقاء في دائرة محدودة من الخيارات، حيث تتأثر القرارات بتقلبات خارجية، وبتغيرات سياسية تفرضها شؤون ذلك البلد وتبدل توجهات أحزابه الحاكمة، وتبقى القدرة على المناورة مقيدة بسقف لا يُرسم محليًا.

وأثبتت الأحداث والتي لا يزال دخانها يتصاعد أن التاريخ ليس مجرد سجل، بل معلم، وأن الوقائع ليست مجرد أخبار، بل دروس. وكل درس منها يشير إلى حقيقة واحدة هي أن الاعتماد الأحادي لم يعد كافيًا في عالم متعدد، وأن القواعد العسكرية والاتفاقيات لا تكفي وحدها لدرء المخاطر إذا غابت القدرة الذاتية على الترجيح.

> **تصبح دول مجلس التعاون الخليجي طرفًا يُحسب له حساب، وسوف تسعى القوى الكبرى إلى كسبها أو على الأقل إلى تجنب خسارتها، بدل أن تكون طرفًا ينتظر قراراتها أو يتكيف معها**

خاتمة: حين يصبح التأثير بديلاً عن الاعتماد

لم تعد القوة في عالم اليوم تُقاس بما تمتلكه الدول فقط، بل بما تستطيع أن تفعله بهذا الامتلاك. ومهما كانت التحالفات، فهي تبقى أدوات ضمن منظومة أوسع، ولا يمكن أن تقوم مقام القدرة الذاتية للدولة او تغني عنها بالكامل.

إن الدرس الأعمق ليس في نقد العلاقات، بل في إعادة تعريفها. وليس في الانسحاب منها، بل في توسيعها. وليس في استبدال طرف بآخر، بل في بناء موقع يجعل من الدولة عنصرًا مرجّحًا، لا مرتبطاً بمسار واحد.

فحين تمتلك دول الخليج القدرة على توزيع علاقاتها، وتعظيم وزنها، وتنسيق جهودها عبر الأسواق المفتوحة والتوازنات الدقيقة، فإنها لا تبحث عمّن يحميها، بل تصوغ موقعها بما يجعل استقرارها جزءًا من توازن أوسع.

وهنا، يتغير السؤال جذريًا:

ليس من نحتمي به... بل كيف نصبح نحن جزءًا من معادلة لا تستقيم بدوننا.

وبهذا التحول، لا يُعاد تعريف دول الخليج العربية فقط، بل يُعاد تعريف مفهوم القوة ذاته.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64